الملتقى الدولي:
تحديات الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة:
الرقمنة والاقتصاد الموازي -

OEB Univ. Publish. Co.

العنوان باللغة العربية: الاقتصاد غير الرسمي: إشكالية التعريف وتعدد النظريات المفسرة للظاهرة

Title in English: The Informal Economy: Misunderstandings on the definition and Multiplicity of explanatory theories

ط.د. نورالدين دردوري[1*]، ط.د عبد الحليم صالحي[2]

[1] مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية (الجزائر)،
derdouri.noureddine@univ-ghardaia.dz

[2] مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية (الجزائر)،
salhi.abdelhalim@univ-ghardaia.dz

الملخص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الاختلافات والتشابهات في نظرة الباحثين إلى الاقتصاد غير الرسمي منذ نشأة المفهوم على يد *Keith HART* سنة 1971. ويستعرض البحث مختلف التعاريف والمناهج والنظريات العلمية التي تناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمي منذ ظهورها، مرورا بمختلف مراحل تطور المفهوم ووصولا إلى آخر النتائج التي توصلت إليها تلك البحوث.

يحدد البحث ثلاثة مناهج ومقاربات رئيسية في دراسة الاقتصاد غير الرسمي وهي "النيوكلاسيكية"، "الدراسات القياسية الكلية" و"المدارس الفكرية-المفاهيمية". وتوصل البحث إلى أنه لا توجد نظرية واحدة معيارية بإمكانها تفسير الظاهرة عالميا. وأن الاقتصاد غير الرسمي له أسباب ومكونات مختلفة من بلد لآخر وبالتالي فإن لكل بلد سياساته الفعالة في تقليص تلك الأنشطة غير الرسمية والحد منها.

الكلمات مفتاحية: اقتصاد غير رسمي، عمالة غير رسمية، قطاع غير رسمي.

تصنيف JEL: E26، B41.

Abstract:

The research aims to explore researchers' viewpoints on the informal economy since its origination by Keith Hart in 1971. It delves into different definitions, methodologies, and scientific theories associated with the informal economy over time.

Three main approaches in studying the informal economy are identified : "Neoclassical" "Macroeconometric Studies," and "Conceptual Perspectives-Schools of thought ». There is no single universal theory to explain the informal economy globally ; So each country faces unique causes and elements of the informal economy, requiring tailored policies for effective reduction of informal activities.

Keywords: Informal Economy; Informal Employment; Informal Sector.

Jel Classification Codes : E26, B41.

* **المؤلف المرسل:** ط.د. نورالدين دردوري،

1.مقدمة:

يضم الاقتصاد غير الرسمي العديد من الظواهر المتنوعة تختلف في الأسباب والمكونات والحجم من دولة لأخرى. وعلى الرغم من ذلك فإنه يعتبر المصدر الأكثر أهمية للتوظيف في الدول النامية. وله أيضا دور مهم في توفير فرص العمل والدخل للأشخاص المهمشين في الدول المتقدمة. وحسب منظمة العمل الدولية فإنه يضم ما يفوق 62% من اليد العاملة العالمية، أي ما يعادل 2 مليار شخص في العالم حسب منظمة العمل الدولية (ILO, 2018a).

ويجمع الباحثون أن الأدبيات النظرية للاقتصاد غير الرسمي قد بدأت مع الورقة البحثية لعالم اللسانيات "كيث هارت" (Keith HART). حيث أنه أول من ابتكر مفهوم "اللارسمية" الذي جذب إليه اهتمام العديد من الباحثين فيما بعد، وقام بكتابة ورقة عمل خلال مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا سنة 1971. اعتمد فيها على العمل الميداني الذي قام به في مدينة أكرا الغانية وناقش قضية فقراء المناطق الحضرية، والذي حوله فيما بعد في سنة 1973 إلى مقال بعنوان "فرص الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا". بعد ذلك عملت منظمة العمل الدولية على تعديل وتنقيح مصطلح "اللارسمية" في تقريرها عن الدخل والتوظيف في كينيا سنة 1972.(ILO, 1972) أقرت فيه بوجود قطاع هامشي غير منظم، وسمي منذ ذلك الحين بالقطاع غير الرسمي استنادا إلى مقارنته بالقطاع الرسمي.

ومع ازدياد حجم الاقتصاديات غير الرسمية في مختلف البلدان بدأ التحرك تدريجيا يبتعد عن نظرية "الحداثة" أو ما يسمى بنظرية "التنمية الاقتصادية" وأصبح يلوح في الأفق مسار واحد للتطور يتوافق بشكل كبير مع ضرورة دمج تلك الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي وإيجاد السياسات الفعالة للحد منها.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل توجد نظرية علمية معيارية بإمكانها تفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؟

من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الفرضيات التالية:

- الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة معروفة المحددات والمكونات في كل البلدان؛
- تتفق المقاربات النيوكلاسيكية والقياسية الكلية والمدارس الفكرية على تفسير حصري وفرضيات سببية واحدة للاقتصاد غير الرسمي؛
- يوجد سياسات عالمية وحكومية فعالة ومصممة لمواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تناسب جميع الدول.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أوجه الاختلاف في نظرة الباحثين للاقتصاد غير الرسمي الناجمة عن اختلاف مكوناته ومحدداته من منطقة إلى أخرى وعن الطريقة التي تمت بها تلك الدراسات على اختلاف المدارس التي تنتمي إليها.

وللإجابة على إشكالية البحث فقد قسم البحث إلى قسمين رئيسيين:

- اختلاف تعاريف الاقتصاد غير الرسمي وتفسيراته العلمية؛
- المناهج النظرية لدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

2.اختلاف تعاريف الاقتصاد غير الرسمي وتعدد الأهداف والتفسيرات العلمية:

1.2اشكالية إيجاد تعريف موحد بين الاحصائيين والاقتصاديين:

يكمن أهم مصدر من مصادر عدم الفهم للاقتصاد غير الرسمي في تعدد أهداف الباحثين حول الظاهرة خاصة ما يتعلق بالأبحاث الإحصائية والاقتصادية. ورغم ذلك فإننا نجد بعض المحاولات لتوحيد تلك المقاربات : منظمة العمل الدولية (ILO, 2013)، (ILO, 2018a)، "هوسمان" (Hussmanns, 2004)، "ديل آنو" (Dell'Anno, 2016)، "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (OECD, 2002).. وتعد القرارات الأخيرة للمؤتمر العالمي لإحصائيي العمل (ICLS) مساهمة قيمة لتوحيد الاختلافات بين مفاهيم القطاع غير الرسمي، العمل غير الرسمي والاقتصاد غير الرسمي. فحسب منظمة العمل الدولية (ILO, 2018b, p.22) فإن الأهداف العلمية المختلفة لكل من "الاقتصاديين" و"الاحصائيين" هي مصدر المشكلة لوضع إطار تعريفي مشترك للقطاع غير الرسمي. فالإحصائيون يحتاجون إلى تعريف لا يثير مشاكلا عند عملية قياس الظاهرة، بينما يحتاج الاقتصاديون إلى تعريف مناسب لكل كم تحليل أسباب وأثار "اللارسمية" وإيجاد سياسات فعالة لمواجهتها. وتفسر هذه التباينات السبب في وضع تعريف رسمي للظاهرة في تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2015 (ILO, 2015b) وفق التوصية رقم 204 لمؤتمر العمل الدولي لسنة 2015 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. حيث عرفت الاقتصاد غير الرسمي بأنه يحوي:" جميع الأنشطة الاقتصادية المؤداة من قبل العمال والوحدات الاقتصادية والتي لا تغطى أو تغطى بصفة جزئية غير كافية بالاتفاقيات الرسمية من الناحية القانونية أو العملية". وهو تعريف غير متبع من طرف الاحصائيين.

2.2 مصادر التفسيرات المسببة لإشكالية التعريف:

يوجد 3 مصادر شائعة للتفسيرات المسببة للاختلاف بين المفاهيم:

- **المصدر الأول**: يعود إلى المعاني المتعددة لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي والذي يستعمل عادة من المحللين للتعبير عن القيمة المضافة غير الرسمية وبين مصطلح القطاع غير الرسمي الذي يستعمل من طرف الباحثين الأكاديميين الذين يفحصون في "اللارسمية" من جانب الوحدات الإنتاجية المعنية.

- **المصدر الثاني**: يقع الاختلاف أيضا عند مقارنة تعريف الاقتصاد غير الرسمي المعتمد على العمالة في تعريف "اللارسمية" بالتعريف المعتمد في "معايير الحسابات الوطنية" الخاص بمعالجة الأنشطة غير القانونية (SNA, 2008). فبالرجوع الى تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2015 والتوصية رقم 204، فإن الاقتصاد غير الرسمي لا يغطي الأنشطة غير القانونية (غير المشروعة والاجرامية). وعلى العكس فإن مفهوم الاقتصاد غير الملاحظ المذكور في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2002, p13)، فإنه يتضمن الأنشطة غير المشروعة كالمخدرات.

- **المصدر الثالث**: يقع الاختلاف في التعاريف أيضا في الدراسات والأدبيات النظرية الاقتصادية التي تهتم بالتهرب الضريبي، حيث الاقتصاد غير الرسمي غالبا ما يتضمن مصطلح التهرب الضريبي. ومثال ذلك تعريف "شنايدر" (Schneider, 2005, p.600) لاقتصاد الظل بأنه " الإنتاج القانوني القائم على سوق السلع والخدمات التي يتم إخفاؤها عمدا عن الحكومة لتجنب دفع الضرائب أو مساهمات التأمين الاجتماعي أو تجنب الالتزام بتلبية المعايير القانونية في سوق العمل وتجنب الامتثال للإجراءات الإدارية". بينما يستبعد نظام الحسابات الوطنية (SNA, 2008) التهرب والتجنب الضريبيين من الاقتصاد غير الرسمي إذا كانا يولدان "فجوة ضريبية" وهي الاختلاف بين المبلغ الإجمالي للضرائب التي يمكن جمعها نظريا والمبلغ الإجمالي المفترض تحصيله للضرائب فعليا لأنها تبقى ضمن الاقتصاد الرسمي. وعلى العكس إذا كانت سلوكيات عدم الامتثال تولد قيمة مضافة أو انتاج أقل فإنه يتم تضمينها في الاقتصاد غير الرسمي (OECD, 2002, p.168).

3.2 محاولات إيجاد تعريف موحد:

إن تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2021 (ILO, 2021, p.7)، هو واحد من أحدث المحاولات لإيجاد تعريف موحد منسجم ومناسب لكل من الأغراض الإحصائية والاقتصادية. حيث أنه يقدم تعريفين جديدين:

- **التعريف الأول IPA (Informal Productive Activities)**: أو الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية وهي: "جميع الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها الأشخاص والوحدات الاقتصادية، غير

المغطاة –سواء من الناحية القانونية أو من ناحية الممارسة العملية- باتفاقيات رسمية". (ILO, 2021, p.7)

- **التعريف الثاني (Informal Market Economy) IME**: أو اقتصاد السوق غير الرسمي وهي: " جميع الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها العمال والوحدات الإنتاجية مقابل الأجر أو الربح، غير المغطاة –سواء من الناحية القانونية أو من ناحية الممارسة العملية- باتفاقيات رسمية". (ILO, 2021, p.11)

مفهوم IPA (الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية) له مزايا من حيث شموليته ومرونته بالمقارنة مع التعريفات العادية للقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية وذلك باعتماد معيار رسمي لتضمين تلك الأنشطة ضمن النشاط الاقتصادي غير الرسمي وهو "عدم تغطيتها باتفاقيات رسمية". مما يجعل المفهوم مناسبا لأغراض القياس.

أما المفهوم الثاني IME (اقتصاد السوق غير الرسمي) والذي تقترح منظمة العمل الدولية تضمينه في قرار المؤتمر العالمي لإحصائيي العمل (ICLS) القادم ليشمل الأنشطة التي تتعلق بالعمل والشركات التي تنتج للسوق فقط. ويسمح هذا التعريف المقيد بتحديد التجمعات الإحصائية لخدمة أغراض السياسات الاقتصادية.

على الرغم من الإضافة القيمة التي قدمها تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2021، والتي تمثل تطورا في المفهوم خاصة لخدمة السياسات الاقتصادية والقياس الاحصائي، إلا أن الغموض لا يزال يسود طريقة التعامل مع الأنشطة غير المسجلة بغرض دفع ضرائب أقل، إذ يستبعد التقرير القيمة المضافة غير المعلن عنها بسبب تفادي الضرائب بطرق قانونية (التجنب الضريبي) من اقتصاد السوق غير الرسمي. بينما يضم (التهرب الضريبي) ضمن أنشطة اقتصاد السوق غير الرسمي(ILO, 2021, Table 2) .

جدول رقم 1 – تداخل مكونات الاقتصاد غير الرسمي بين مختلف التعريفات

<table>
<tr><td rowspan="5">تعريف منظمة العمل الدولية ILO, 2021</td><td></td><td colspan="2">الأنشطة غير القانونية (أنشطة إجرامية)</td><td colspan="2">قيمة مضافة سوقية غير مبلغ عنها ضمن الإطار القانوني (تجنب ضريبي)</td><td colspan="2">الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية IPA</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="2">اقتصاد غير قانوني (غير مشروع)</td><td colspan="2">//</td><td colspan="2">اقتصاد غير رسمي Informa Economy</td></tr>
<tr><td>منتجين</td><td colspan="4">أنشطة ربحية</td><td>غير ربحي</td></tr>
<tr><td>نوع الإنتاج</td><td colspan="3">الأنشطة غير المسجلة المستبعدة من الاقتصاد غير الرسمي</td><td>اقتصاد السوق غير الرسمي IME</td><td>اقتصاد خارج السوق غير رسمي</td></tr>
<tr><td>عمال</td><td>استحالة أن تصبح رسمية</td><td>وظائف رسمية في أنشطة إنتاجية</td><td colspan="2">من الممكن أن تصبح رسمية (تضم كل الوظائف غير الرسمية أو غير الخاضعة جزئيا أو كليا للتنظيم)</td><td>من الممكن أن تصبح رسمية (متطوعون، متدربون أو يعملون</td></tr>
</table>

			رسمية				لصالح أنفسهم)
	وحدات اقتصادية	مؤسسات اجرامية	قطاع رسمي مغطى باللوائح التنظيمية		قطاع غير رسمي	أسر مع أجور عمل منزلية	أسر تنتج سلع وخدمات لصالحها
تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2002)		اقتصاد غير مشروع (غير قانوني)	أنشطة انتاجية مخفية وغير مسجلة (تتجنب دفع الضرائب بطريقة قانونية)		انتاج القطاع غير الرسمي	//	//

المصدر: (Dell'Anno, 2022, p.7)

3.النظريات المفسرة للاقتصاد غير الرسمي:

الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة معقدة ومتنوعة تعتمد أثارها ونتائجها على خصائص الوحدات المعنية وعوامل الاقتصاد الكلي والمؤسسات الحكومية. وطبيعة الاقتصاد غير الرسمي المتعدد الجوانب تفسر النقص الكبير الذي تعاني منه الأدبيات النظرية في وضع نظرية شاملة له، تكون ملائمة لكل من الدول النامية والمتقدمة معا. ذلك لأن الظاهرة تمثل استراتيجية للبقاء ومواجهة الفقر لفئة من سكان البلدان النامية لا تعد مناسبة للبلدان المتقدمة. أنظر دراسة "جوال ونيلسون" (Goel & Nelson, 2016). لهذا فمن الضروري تحديد أي نوع من "اللارسمية" تريد كل نظرية تفسيره.

فمن وجهة النظر التي تعتبر الظاهرة كاستراتيجية للبقاء والهروب من الفقر، تشير المراجع إلى وصفه "قطاع غير رسمي" بدلا "الاقتصاد غير الرسمي". فهي تركز على الوحدات الإنتاجية بدلا من القيمة المضافة التي يولدها هذا القطاع. حيث أنها تعمل على مستوى منخفض من التنظيم ورأس المال كما أنها ترتكز جغرافيا في البلدان النامية. كما أنها مرتبطة أيضا ب "العمل غير الرسمي". ووفقا لهذه النظرية يعتبر موضوع "الاقتصاد غير الرسمي" موضوعا رئيسيا لكل من اقتصاديي العمل والتنمية أمثال "هارت" (Hart, 1973) و"ويلسون" و (Wilson, 2010). كما أنه يجذب الانتروبولوجيين وعلماء الاجتماع المهتمين بشكل عام بفهم العلاقة بين "التهميش" و"اللارسمية". وبالتالي فهي تتجاوز التحليل الاقتصادي لتشمل البحث حول سلوك الانسان والاقصاء الاجتماعي ودور الهياكل الاجتماعية والمؤسسات.

ومن جهة أخرى، يمكن التعامل مع الظاهرة من خلال طبيعة السلوك الانحرافي، ويعتبر الاقتصاد غير الرسمي (الظل/غير المسجل) حينها خيارا إراديا عقلانيا، بالخروج من الاقتصاد الرسمي بهدف تقليل عبء الضرائب والتنظيم. ويركز هذا النهج –عكس سابقه- على القيمة المضافة غير المرصودة من الحكومات ونسبتها إلى الناتج الوطني الخام. ومن خلال هذا المنهج

أصبح تحليل أسباب ونتائج "اللارسمية" موضوعا ذا أهمية بالنسبة للدول المتقدمة والتي يسود فيها تحليل "اللارسمية" وأثارها من حيث الكفاءة والعدالة بالنسبة لنتائجه على النمو الاقتصادي. وهذا لغرض:

- تصميم سياسات عامة فعالة (علماء الاقتصاد)؛
- ضبط الإحصاءات الرسمية وشمولية الناتج المحلي (نظام الحسابات الوطنية)؛
- تحليل ظاهرة التهرب الضريبي (إدارة الضرائب وباحثي المالية العامة)؛
- دراسة التفاعلات بين الاقتصاد غير الرسمي وفروع الاقتصاد الرسمي (علماء الإحصاء)

1.3 المقاربة النيوكلاسيكية Neoclassical:

يعتمد هذا المنهج على الفرضيات القياسية والأطر التحليلية لها. وتفترض النماذج النظرية أن الوحدات الإنتاجية هي مجموعة من العملاء الراشدين الذين يختارون بإرادتهم الخروج باتجاه الاقتصاد غير الرسمي. بهدف تعظيم العائد أو الربح مع مراعاة القيود المفروضة على الموارد. ويعتمد هذا المنهج -سواء على الصعيد الكلي أو الجزئي- على التوازن الثابت في توزيع الموارد بين الوحدات الرسمية وغير الرسمية في سوق تنافسية.

وتتبع هذه الأطر عادة نموذجين رئيسيين للعمل التحليلي، فإذا كان التحليل يستكشف الأرباح غير المبلغ عنها بشكل متعمد لتجنب الضرائب فإن الإطار الرئيسي سيكون **"نموذج التهرب الضريبي"** ل «ألينغهام وويلسون" (Allingham & Sandmo, 1972).

وعلى الجانب المقابل إذا كان التركيز على الاقتصاد غير الرسمي من جانب العمالة والتشغيل، فإن الإطار التحليلي للظاهرة يكون عن طريق **"النموذج الاقتصادي الكلي ثنائي القطاعات"**. أين يعتمد على توزيع القوى العاملة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي. في هذا الجانب طور "روش" (Rauch, 1991) نموذجا حيث يعتمد فيه قرار الشركة في توظيف العمال غير الرسميين على إرادتها في البقاء صغيرة للاستفادة من الاعفاء القانوني من سياسة الحد الأدنى للأجور الرسمية.

"إيهريغ وموي" (Ihrig & Moe, 2004) قاما بتحليل قرار الوكيل بالدخول إلى "اللارسمية" أو البقاء في الرسمية باستخدام **"نموذج توازن ديناميكي بين قطاعين"**. ويخلصان إلى أن أكثر السياسات فعالية للحد من الاقتصاد غير الرسمي هي خفض معدلات الضرائب مع الحرص على قوة التنفيذ بفرض عقوبات ضريبية على الناشطين في القطاع غير الرسمي.

"أمارال وكوانتان" (Amaral & Quintin, 2006, p.1552) اقترحا نموذجا ديناميكيا، حيث أنه في ظروف التوازن تختلف خصائص العمال غير الرسميين عن خصائص العمال الرسميين

على الرغم من تنافسية سوق العمل. هذا يعني أن فرضية الحواجز الرسمية للانتقال بين القطاعين غير مهمة لشرح ظهور "اللارسمية". ويخلصان إلى ضرورة الرؤية الثنائية Dualistic view لأسواق العمل في البلدان النامية.

"آلن وزملاؤه" (Allen & al, 2018) اقترحا نموذج توازن عام متعدد تعمل فيه الشركات الرسمية مع الشركات غير الرسمية في نفس الأسواق لكن درجة التشابه من حيث الإنتاجية تكون متفاوتة. وفي هذه الحالة فإن الشركات غير الرسمية ستندثر مع تطور الإنتاج الصناعي وحجم المؤسسة.

" ديل آنو" (Dell'Anno, 2018) اقترح نموذج اقتصادي كلي قائم على الاقتصاد الجزئي يعتمد فيه العامل اختيار العمل بشكل غير رسمي بناءا على تكلفة الدخل غير القابلة للتجزئة وعلى عيوب سوق الإئتمان وعلى مكونات القوى العاملة (أي أولئك الذين ليست لهم الفرصة للعمل في الاقتصاد غير الرسمي مثل الموظفين الحكوميين).

"أوليشيا" (Ulyssea, 2018) طور نموذج توازن تنافسي، أين يمكن للشركات غير المتجانسة استغلال هامشين من "اللارسمية" وهما؛ "الهامش التوسعي" (عندما لا تسجل نشاطها التجاري)؛ و"الهامش الحاد" (عندما تدفع الشركات للعمال خارج السجلات الرسمية). ووفق هذا الإطار فإن قرارات الشركة يحددها عاملان رئيسيان فيما يتعلق بالدخول والإنتاج والامتثال في الاقتصاد الرسمي وهما: المردودية الإنتاجية وتكاليف الدخول (عائد/ تكلفة).

2.3 المقاربات القياسية الكلية Macroeconometric:

يحلل هذا الجانب من الأدبيات النظرية الاقتصاد غير الرسمي من خلال منظور قياسي، فمنذ الأبحاث الأولى (Cagan, 1958)، (Gutmann, 1977)،(Feige, 1979) ، (Tanzi, 1980) و (Gaertner & Wenig, 1985)، أولى الباحثون اهتماما خاصا لمسائل قياس وتحليل عوامل الاقتصاد الموازي. وتركز هذه الدراسات عادة على القيمة المضافة المخفية عن الاحصائيات الرسمية بدلا من دراسة الأشخاص وسلوكياتهم في الأنشطة غير الرسمية. وبناء على ذلك يميل هذا المنظور إلى تقديم الإنتاج تحت الأرضي (الإنتاج المخفي أو غير المسجل لأسباب اقتصادية) في تحليل الاقتصاد غير الرسمي. وتضم هذه الدراسات التجريبية تلك الفرضيات النظرية من النماذج الاقتصادية حول التهرب الضريبي وسياسات التشغيل والتنمية. وقد كان النهج القياسي الاقتصادي الكلي أحد أسرع المناهج التي تطورت بسرعة في دراسة الاقتصاد غير الرسمي في السنوات العشرين الماضية. أنظر (Dell'Anno, 2007)،(Schneider & Williams, 2013) ، (Goel & ، (Laporta & shleifer, 2014)، (Schneider, 2011)،(Feld & Schneider, 2010)

(Loayza, ، (Medina & Schneider, 2018)، (Schneider & Buehn, 2017)،Nelson, 2016) (Jessen & Kluve, ، (Afonso & al, 2020)، (Ulyssea, 2020)، (Elgin & Ertuk, 2019)،2018) 2021).

تقسم هذه الدراسات العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي إلى ستة 6 فئات رئيسية من العوامل المختلفة:

- النظام الضريبي (العبء الضريبي/ تركيبة الضرائب/ معدل الضريبة الحدية)؛
- النظام التنظيمي (العبء التنظيمي الإجمالي/ تشريعات الحماية الاجتماعية للموظفين)؛
- مكونات القوى العاملة (معدل العمالة الحرة/ معدل البطالة/ أعداد المهاجرين غير الشرعيين/ عدد العمال غير المؤهلين)؛
- السلطة التنفيذية (أجهزة الكشف والرقابة/ معدلات الغرامات/ العقوبات الجنائية)؛
- الوعي الجبائي (الثقافة الجبائية)؛
- عدالة المؤسسات (عدالة السياسات العامة/ الجذور التاريخية/ الفساد/ جودة المؤسسات السياسية/ وسائل الاعلام والحرية الاقتصادية).

الأمر المهم في هذه الدراسات التجريبية هو تحديد العلاقات والاتجاهات السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والمتغيرات الاقتصادية الكبرى. وخروجا عن الفئات الستة 6 الرئيسية، اهتمت بعض الدراسات القياسية بالعلاقة السببية للاقتصاد غير الرسمي مع متغيرات أخرى: العلاقة مع دورة الأعمال (Elgin & al, 2021)؛ العلاقة مع النمو الاقتصادي (Afonso & al, 2020)؛ العلاقة مع الفقر (Bonnet & Venkatesh, 2016)؛ العلاقة مع العدالة (Chong & Gradstein, 2007)؛ العلاقة مع التطور المال (Capasso & Jappelli, 2013)؛ العلاقة مع الفساد (Dreher & Schneider, 2010).

على الرغم من كل هذه الدراسات المهتمة بدراسة العلاقة السببية للعوامل المؤثرة على الاقتصاد غير الرسمي إلا أن موثوقية التقديرات المتعلقة بحجم الاقتصاد غير الرسمي وإشكالية التجانس بين مختلف المتغيرات تترك بصمة شك كبيرة حول اتساق هذه الاستنتاجات.

3.3 المقاربات المفاهيمية للاقتصاد غير الرسمي (مدارس الفكر) Schools of thought:

في الجزء الثالث من الأدبيات التي تناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمي، والتي تبعت الدراسة البارزة لهارت (Hart, 1973) نتناول الدراسات المفاهيمية التي اهتمت بمفهوم "

اللارسمية". وهي تلك الوحدات التي تعمل بمستوى منخفض من التنظيم مع عدم التفرقة بين العمل ورأس المال كعوامل للإنتاج، كما أنها تعمل في نطاق ضيق (ILO, 1993). وبالتالي فإنها تعتبر أكثر ملائمة وقبولا لشرح الاقتصاد غير الرسمي من تلك الدراسات السابقة التي توجهت لدراسة القيمة المضافة غير المبلغ عنها.

كانت دراسات كل من "هارت" 1973 ومنظمة العمل الدولية 1972 هما المرجعين الرئيسيين في هذا المجال، إذ قدمتا وجهة نظر جديدة للقطاع غير الرسمي. تختلف عن الآراء التي كانت سائدة من قبل وأن التنبؤ بانخفاض القطاع غير الرسمي قد كان وهما وأنه باقي. وبالتالي فإن فشل نظرية "اندثار اللارسمية" من خلال "الحداثة" والتطور فتح الباب أمام الدراسات لمزيد من النقاش العلمي حول نظريات القطاع غير الرسمي في العالم، وهو ما أوضحته دراسة منظمة العمل الدولية (ILO, 1991, p.63). أنه على النقيض مما توقعته الدراسات السابقة فإن القطاع غير الرسمي لن يختفي تلقائيا من خلال النمو الاقتصادي وأنه من المرجح أن يزداد تطوره مع السنوات القادمة وهو ما ذكره "هارت" في دراسته لسنة 1973 (Hart, 1973, p.88-89).

وصف "شان" في دراسته (Chen, 2004) أشهر المدارس والتصنيفات النظرية للاقتصاد غير الرسمي وهي:

- **المدرسة الثنائية:** والتي اشتهرت في السبعينات من خلال أعمال "هارت" و"منظمة العمل الدولية" التي تعتبر القطاع غير الرسمي قطاع مستقل يتميز بتوفير فرص العمل والسلع والخدمات للفئات ذات الدقل المنخفض من السكان الحضريين. يتفق هذا مع المقاربة الأولى ل "توكمان" وهي العلاقة الودية بين القطاعين (Tokman, 1978). وهو ما يؤكده "شان" في دراسة لاحقة سنة 2012 (Chen, 2012, p.5) عند دراسة الروابط بين المؤسسات غير الرسمية والتنظيمات الحكومية. إذ تعتبر أنها أنشطة ثانوية منفصلة ومتميزة عن الاقتصاد الرسمي. وأن السبب الاقتصادي الكلي في دراسة الاقتصاد غير الرسمي يعتمد على الفرق بين معدل نمو الطلب على فرص العمل في القطاع الرسمي ومعدل نمو القوى العاملة الحضرية الذي يعتبر الأسرع نموا في البلدان النامية بسبب زيادة السكان والهجرة الحضرية. ويزيد من حدة عدم التوازن في سوق العمل، فائض البطالة الحضرية منخفضة المهارة وزيادة الطلب على فرص العمل الحديثة

- **المدرسة البنيوية (الهيكلية):** والتي اشتهرت بأعمال "موزر" (Moser, 1978) و "كاستل وبورتس" (Castells & Portes, 1989). ووفقا لهذا النهج تعتبر الأنشطة غير الرسمية وحدات

اقتصادية تابعة وعمال يعملون على تقليل تكاليف العمل وبذلك يزيدون من تنافسية الشركات الرأسمالية الرسمية. وبالنسبة لباحثي هذه المدرسة، يرتبط الاقتصاد غير الرسمي ترابطا وثيقا بالاقتصاد الرسمي. وتشترك هذه النظرة مع نظرة "توكمان" في "التكامل الاستغلالي". وكلاهما يرجعان سبب نمو القطاع غير الرسمي إلى طبيعة التطور الرأسمالي بدلا من نقص النمو الاقتصادي (Chen & al, 2004, p.17).

- **المدرسة القانونية:** وهي مستوحاة من دراسات وتحليل "دي سوتو" (De Soto, 1989, 2000) التي أجراهما على دول أمريكا اللاتينية. وكان لهما تأثير كبير على النقاش الاقتصادي حول موضوع "اللارسمية" في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. حيث اعتبر أن الأنشطة غير الرسمية هم "رياديون ضعاف الحظ" يختارون العمل بشكل غير رسمي لتجنب التكاليف والوقت والجهد الخاص بالتسجيل الرسمي (Chen, 2012, p.5-6). وعلى عكس "المدرسة الثنائية" يحاجج أصحاب "المدرسة القانونية" أن الأنشطة غير الرسمية لم تكن أبدا وظيفة حتمية نتيجة الفقر ولا ضرورة هيكلية للرأسمالية. بدلا من ذلك تعتبر الأنشطة غير الرسمية خيارا يتخذه الفاعلون الراشدون بإرادتهم الحرة لمواجهة البيئة القانونية التي تعيق نشاطهم التجاري. بل وتتجاوز حتى الإطار القانوني إلى الإطار المؤسساتي الرسمي. كالضرائب والتكاليف الإدارية التي تعيق نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وحسب "دي سوتو" فإنها تمثل قوى سوقية فعالة تنشأ كرد فعل على غلو التنظيم وقمع الحكومات. أنظر دراسة "بيلز" (Biles, 2009). ومن ناحية السياسات تقترح المدرسة القانونية تبسيط الإجراءات البيروقراطية (التسجيل وحقوق الملكية) وتحويل أصولها إلى رأس مال حقيقي في الاقتصاد الرسمي.

- **المدرسة الطوعية:** استنادا إلى دراسة "مالوني" (Maloney, 2004, p.1173) الذي يعتبر المؤسسات الصغيرة غير الرسمية جزءا من قطاع الشركات الصغيرة الطوعي المماثل لتلك الموجودة في البلدان المتقدمة، يقترح "شان" (Chen, 2012, p.6) نهجا رابعا يوصف بالمدرسة الطوعية. وتركز على الاختيار المتعمد لرواد الأعمال غير الرسميين لتجنب اللوائح والضرائب. وعلى عكس المدرسة القانونية يرجع "الطوعيون" تطور حجم "اللارسمية" إلى الاستفادة من المنافسة غير العادلة في السوق التي تفرضها المؤسسات غير الرسمية مستفيدة من ميزة انخفاض تكلفة المنتجات والسلع نظرا لعدم دفع الضرائب وعدم الامتثال. ومن حيث السياسات يدعو "شان" إلى ضرورة ادماج المشاريع غير الرسمية في البيئة الرسمية التنظيمية من أجل زيادة القاعدة الضريبية والحد من المنافسة غير العادلة مع الشركات الرسمية.

يقترح "شان" مقاربة مفاهيمية أخرى ""للارسمية" تسمى "**النماذج المفاهيمية الشاملة**" وتركز على فهم المكونات المتنوعة للقطاع غير الرسمي والمسببات الرئيسية لها. ويستشهد في ذلك ب: "نموذج التشغيل غير الرسمي متعدد القطاعات" الذي وضعته منظمة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي – WIEGO والذي يتنازل عن الهدف الطموح بوضع نظرية عامة "للارسمية" خاصة من وجهة نظر "العمالة غير الرسمية". وهو نفس الأمر الذي يدعو إليه "بيري وزملاؤه" (Perry & al, 2007) بأن "العمالة غير الرسمية" لها أشكال وأسباب مختلفة مع "الوحدات الاقتصادية غير الرسمية". أي أنها خيار طوعي ولكن بسبب "التهميش والاقصاء" من القطاع الرسمي وبالتالي فإنه يعتبر العمل غير الرسمي استراتيجية البقاء الأخيرة للهرب من الفقر.

وعلى غرار توصيفات "شان" لمدارس الفكر التي تناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمي يقدم "ويليامز وزملاؤه" في دراساته حول الاقتصاد غير الرسمي: (Williams, 2008) & (Williams Nadin, 2011) (Williams, 2015) (Williams & Kedir, 2018) ثلاثة 3 تصنيفات للمقاربات المفاهيمية، حيث ركز على دراسة العلاقة بين الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي:

- **نظرية الحداثة (التنمية الاقتصادية):** تعتبر الاقتصاد غير الرسمي على أنه نتيجة التخلف الاقتصادي وطبيعته عابرة وتزول مع النمو والتطور الاقتصادي. وتتفق مع النظرة "الطفيلية" ومع نظرة "توكمان" ذات النهج الثنائي.

- **النظرية الهيكلية أو الوظيفية:** تعتبر الاقتصاد غير الرسمي على أنه نتيجة مباشرة للاقتصاد العالمي المفتوح غير المنظم والتدخل المحدود للدولة في الاقتصاد ونظم الحماية الاجتماعية. حيث يستغل النظام الاقتصادي العالمي العمال غير الرسميين والمهمشين من الوظائف الرسمية وليس لهم إلا " اللارسمية" كخيار أخير للبقاء (Williams, 2015, p.336).

- **النظرية النيوليبيرالية Neoliberal:** مستوحاة من كتابات "دي سوتو" الذي يعتبر أن الاقتصاد غير الرسمي هو رد فعل جماهيري على الضرائب العالية والأنظمة الحكومية الفاسدة والتدخل المفرط في السوق وتركز على معامل التكلفة والعائد. إذ يعتبره قرار اقتصادي منطقي بالخروج "طواعية" من الاقتصاد الرسمي وأفضل السياسات للحد من الاقتصاد غير الرسمي هي تخفيض الضرائب وتعزيز التنظيم مع الحد الأدنى من تدخل الدولة. يسميها "ويليامز" نظرية الاقتصاد السياسي(Williams, 2015, p.336) .

- **المقاربة ما بعد البنيوية:** يؤكد "ويليامز ونادين" (Williams & Nadin, 2011) على أن الاقتصاد غير الرسمي ليس فقط خيارا رشيدا وواعيا للشركات الاقتصادية تحت تأثير معامل التكلفة/ العائد للخروج من الرسمية إلى "اللارسمية"، أو نتيجة نظام عالمي استغلالي (المقاربة

الهيكلية). بل هو خيار طوعي يقوم به الأشخاص المهمشون بسبب العلاقات الاجتماعية أو لأسباب التوزيع أو بسبب مقاومة استغلال العمال بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالهوية.

- **المقاربة المؤسسية:** يقترح "ويليامز وكدير" في دراستهم (Williams & Kedir, 2018) نهجا آخر أسموه النهج المؤسسي، وهي مجموعة أفكار حول الأسباب الكامنة وراء الطابع غير الرسمي. ويقترح فهما أكثر دقة للاقتصاد غير الرسمي بالنظر إلى المجموعة المتنوعة من العوامل المؤثرة فيه وعلى ديناميته. وهي مستوحاة من استنتاج "فيج" (Feige, 1997, p.22) في ان الاقتصاد السفلي مرده إلى تصادم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وكلما زاد هذا التنافر زادت معه احتمالية عدم التسجيل و"اللارسمية". وأنها تثق بالمؤسسات الرسمية لكن ضمن القواعد والقيم والمعتقدات للمؤسسات غير الرسمية. ويخلص "ويليامز وكدير" إلى أن نظريات الحداثة والاقتصاد السياسي والمقاربة المؤسسية بإمكانها تفسير الاقتصاد غير الرسمي ولكن الليبيرالية الحديثة لا يمكنها أبدا تفسير ذلك (Williams & Kedir, 2018, p.158).

جانب آخر من الأدبيات النظرية يصنف الاقتصاد غير الرسمي من خلال التركيز على قوى صناع القرار والسياسات في التأثير على الاقتصاد غير الرسمي. وتعد دراسة "بيري وزملاؤه" (Perry & al, 2007) من أكثر الوثائق تأثيرا على سياسات التوظيف ويتبعها في هذا النهج دليل منظمة العمل الدولية (ILO, 2015b) لسياسات التشغيل، حيث توفر الأسباب النظري لتوصيات السياسات العامة وتشرح الطرق النظرية الأربعة 04 الرئيسية "للارسمية":

- **وجهة نظر "التهميش-الخروج القسري":** وفقا لهذا الرأي فإن العمال والمؤسسات غير الرسمية ترغب في العمل بشكل رسمي ولكن لا تتوفر لهم الفرصة لذلك هم يبقون في إطار "اللارسمية" لكسب قوتهم اليومي. وينشأ الاقتصاد غير الرسمي من عدم وجود طلب في أسواق الاقتصاد الرسمي ويزيد مع الفقر ونقص التعليم والقيود التمييزية المفروضة على النوع الاجتماعي حسب منظمة العمل الدولية (ILO, 2015b, p.7). وتتبع في ذلك كل من وجهتي نظر "مالوني" (Maloney, 2004) و "لوايزا وريجوليني" (Loayza & Rigolini, 2011).

- **وجهة نظر "العائد والتكلفة-الخروج الطوعي":** وهي وجهة نظر تنافي "نظرية التهميش" حيث العمال والمؤسسات في الاقتصاد الرسمي يختارون شكل العمل الذي يحمل أكبر الفوائد لهم. وأن سياسات التطبيق الصارم للتنظيم واللوائح والقوانين يمكن أن تعيق جزءا ديناميكيا من الاقتصاد حسب منظمة العمل الدولية (ILO, 2015b, p.7).

- **وجهة نظر "المنافسة السوقية":** وتعتبر السبب الرئيسي للأنشطة غير الرسمية هو لضرورة خفض تكاليف العمالة والحفاظ على الربحية في اقتصاد عالمي تنافسي – أنظر دراسة

"كاستل وبورتس" (Castells & Portes, 1989) - وتشير إلى أن الطابع غير الرسمي ينشأ من الحاجة إلى البقاء في المنافسة لبعض الشركات ولذلك فهي تلجأ إلى توظيف العمال غير الرسميين منخفضي التكلفة. وينشأ الاقتصاد غير الرسمي وفق وجهة النظر هذه نتيجة الطلب المتزايد على العمالة غير الرسمية وليس بسبب نقص الطلب في سوق العمل الرسمي وتتماشى وجهة النظر هذه مع "البنيوية" ونظرية "الاقتصاد السياسي". مع التأكيد على أهمية الهياكل الاقتصادية والعوامل السياسية في تشكيل القطاع غير الرسمي.

- **وجهة نظر "المستوى الثنائي":** قدمت دراسة منظمة العمل الدولية (ILO, 2015b) لسياسات التشغيل نهجا رابعا للاقتصاد غير الرسمي أسمته النهج ثنائي المستوى أو المستوى الثنائي. وقد أدمجت فيها "المنهج المفاهيمي الشامل" لشان (Chen, 2012) مع منهج ما بعد البنيوية ل "وليامز ونادين" (Williams & Nadin, 2011) وهي محاولة للجمع بين نظرية التهميش (الخروج القسري) ونظرية العائد والتكلفة (الخروج الطوعي) في نهج واحد:

- **المستوى الأدنى:** يتميز بالدخول السهل والدخل المنخفض غير المنظم وغير المحمي وهي وظائف هامشية ناجمة عن الاقصاء والتهميش؛

- **المستوى الأعلى:** يتميز بالدخول المحدود لأنشطة العمل الفردية أين نجد الأشخاص الذين يختارون طواعية الخروج من الاقتصاد الرسمي.

وخلصت بعض الدراسات التجريبية والتحليلية التي قامت بقياس الانتشار بين التهميش والطوعية في الاقتصاد غير الرسمي عبر مختلف البلدان أن فرضية التهميش هي الفرضية الأقرب لتفسير الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية. بينما فرضية الطوعية هي الفرضية الأقرب لتفسير "اللارسمية" في البلدان المتقدمة. بينما يرى بيري وزملاءه (Perry & al, 2007) أن نظرية التهميش تنطبق على العمالة غير الرسمية بينما تنطبق نظرية الطوعية على الشركات. بينما يرى "شان" أن كل المقاربات والنظريات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي صالحة ولكن لفئات معينة من الأفراد والشركات غير الرسمية. في حين لا توجد نظرية واحدة شاملة بإمكانها تفسير سلوك كل فئة من تلك الفئات (Chen, 2012, p.11). وشاطره "ويليامز" في أنه لا توجد علاقة واحدة بين الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي ولكن توجد عدة علاقات متداخلة (Williams, 2008, p.117).

وفي الأخير، فإنه يمكننا تحديد 6 مدارس أو مناهج نظرية رئيسية للاقتصاد غير الرسمي وهي: الحداثة، الثنائية، البنيوية، النيوليبيرالية (الاقتصاد السياسي)، العائد والتكلفة ونظرية المستوى الثنائي.

4. تحليل النتائج:

من خلال ما سبق وبعد المسح والتحليل لأغلب الدراسات المفسرة للاقتصاد غير الرسمي، نستنتج مايلي:

- أنه لحد الآن لا يوجد تعريف واحد عالمي متفق عليه يجمع بين خدمة الأغراض الاقتصادية والإحصائية في نفس الوقت؛

- أن كل المناهج والمقاربات والنظريات العلمية للاقتصاد غير الرسمي قد تكون صالحة ولكن لفئات معينة من الأفراد والشركات غير الرسمية. في حين لا توجد نظرية واحدة شاملة بإمكانها تفسير السلوك الاقتصادي لكل تلك الفئات؛

- أنه لا توجد علاقة واحدة واضحة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي ولكن يوجد العديد من العلاقات التي تربط بينهما في جميع المجالات؛

- أن لكل بلد سياساته الفعالة في الحد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تصمم لتناسب أسباب ومكونات ومحددات وطبيعة الاقتصاد غير الرسمي فيه.

ويمكن طرح التوصيات التالية:

- يمثل الاقتصاد غير الرسمي مجالا بحثيا به فرص كبيرة للبحوث المستقبلية. وعلى الباحثين تكثيف دراساتهم في هذا المجال خاصة في الدول النامية. والتي تشمل كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والاحصائية؛

- على الحكومات إيلاء اهتمام كبير للموضوع وتشجيع البحوث التي تهتم بالاقتصاد غير الرسمي من أجل الوقوف على أسبابه ومكوناته الحقيقية فيه وهذا لوضع سياسات تحفيزية وتنفيذية تمكنها من تقليص حجم "اللارسمية" أو دمجها في القطاع الرسمي.

5. خاتمة:

تناولت الدراسة تلك الاختلافات والتشابهات في نظرة الباحثين إلى الاقتصاد غير الرسمي منذ نشأة المفهوم على يد Keith HART سنة 1971. ويستعرض البحث مختلف التعاريف والمناهج والنظريات العلمية التي تناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمي منذ ظهورها، مرورا بمختلف مراحل تطور المفهوم ووصولا إلى آخر النتائج التي توصلت إليها تلك البحوث. كما تناولت الدراسة المناهج والمقاربات الرئيسية ونظريات الاقتصاد غير الرسمي وهي "النيوكلاسيكية"، "الدراسات القياسية الكلية" و"المدارس الفكرية-المفاهيمية".

وتوصل البحث إلى أنه رغم المحاولات العديد والقيمة – خاصة محاولة منظمة العمل الدولية الأخيرة لسنة 2021- لإيجاد تعريف موحد يستطيع أن يخدم كل البحوث العلمية، إلا أن الأهداف المختلفة لكل من الدراسات الاقتصادية والدراسات الإحصائية والأنتروبولوجية ولاجتماعية، لا تزال تقف أمام إيجاد تعريف شامل وموحد للاقتصاد غير الرسمي يمكنه خدمة أهداف كل الدراسات. نظرا للزاوية المختلفة التي ينظر منها كل علم من العلوم لمفهوم "اللارسمية".

ولفهم أعمق من التعاريف لظاهرة "اللارسمية"، حاولت الدراسة تسليط الضوء على كل المناهج والمقاربات والنظريات العلمية للاقتصاد غير الرسمي، وخلصت الدراسة إلى وجود ستة 06 مقاربات مفاهيمية للظاهرة، قد تكون صالحة ولكن لفئات معينة من الأفراد والشركات غير الرسمية. في حين لا توجد نظرية واحدة شاملة بإمكانها تفسير السلوك الاقتصادي لكل تلك الفئات، نظرا لاختلاف مكونات وفئات الاقتصاد غير الرسمي من جهة (عمالة غير رسمية، وحدات اقتصادية غير رسمي، شركات غير رسمية، أنشطة غير رسمية)، ونظرا لاختلاف جغرافيته من جهة أخرى (بلدان متقدمة وبلدان نامية). هذا بغض النظر عن تعقيدات العلاقات المتعددة بينه وبين الاقتصاد الرسمي. وبالتالي فإن لكل بلد سياساته في الحد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. تصمم بعد الدراسات والتحليلات لأسباب ومكونات ومحددات وطبيعة الاقتصاد غير الرسمي فيه. وذلك حتى تكون أكثر فعالية.

6. قائمة المراجع:

- Afonso, O., Neves, P. C., & Pinto, T. (2020). The non-Observed economy and economic growth : A meta-analysis. *Economic Systems*, *44*(1), 100746.

- Allen, J., Nataraj, S., & Schipper, T. C. (2018). Strict duality and overlapping productivity distributions between formal and informal firms. J*ournal of Development Economics*, *135*, 534–554.

- Allingham, M. G., & Sandmo, A. (1972). Income tax evasion : A Theoretical Analysis. J*ournal of Public Economics*,*1*(3-4), 323–338.

- Amaral, P. S., & Quintin, E. (2006). A competitive model of the informal sector. J*ournal of Monetary Economics*,*53*(7), 1541–1553.

- Biles, J. J. (2009). Informal work in Latin America : Competing perspectives and recent debates. *Geography Compass*,*3*(1), 214–236.

- Bonnet, F., & Venkatesh, S. (2016). Poverty and informal economies. In D. Brady & L. Burton (Eds.), *Oxford Handbook of the social science of poverty* (pp. 637–659), Oxford University Press.

- Cagan, P. (1958). The demand for currency relative to the total money supply. *Journal of Political Economy*, *66*(3), 302–28.

- Capasso, S., & Jappelli, T. (2013). Financial development and the underground economy. *Journal of Development Economics*, *101*, 167–178.

- Castells, M., & Portes, A. (1989). World underneath : The origins, dynamics and effects of the informal economy. In A. Portes, M. Castells, & L. Benton (Eds.), *The informal economy : Studies in Advanced and less developed countries*. Johns Hopkins University Press.

- Chen, M., Vanek, J., & Carr, M. (2004). *Mainstreaming informal employment and gender in poverty reduction : A Handbook for policymakers and other stakeholders*. Commonwealth Secrétariat.

- Chen, M. A. (2012). The informal economy : Definitions, theories and policies *[WIEGO Working Paper No. 1]*. WIEGO.

- Chong, A., & Gradstein, M. (2007). Inequality and informality. *Journal of Public Economics*, *91*(1–2), 159–179.

- De Soto, H. (1989). *The other path*. Harper and Row.

- De Soto, H. (2000). *Themystery of capital : Why capitalism triumphs in the west and fails everywhere else*. Basic Books.

- Dell'Anno, R. (2007). The shadow economy in Portugal : An analysis with the MIMIC Approach. *Journal of Applied Economics*, *10*(2), 253–277.

Dell'Anno, R. (2016). Analyzing the determinants of the shadow economy with a 'separate Approach'. An application of the Relationship between Inequality and the shadow economy. *World Development*, *84*, 342–356.

- Dell'Anno, R. (2018). Inequality, informality, and credit market imperfections. *Macroeconomic Dynamics*, *22*(5), 1184–1206.

- *Dell'Anno, R. (2022). Theories and definitions of the informal economy : A Survey. Journal of Economic Surveys, 36, 1610–1643.*

- Dreher, A., & Schneider, F. (2010). Corruption and the shadow economy : An empirical analysis. *Public Choice*,
144(1–2), 215–238.

- Elgin, C., & Ertuk, F. (2019). Informal economies around the world : Measures, determinants and consequences. Eurasian Economic Review, 9(2), 221–237.

- Elgin, C., Kose, M. A., Ohnsorge, F., & Yu, S. (2021). Growing apart or moving together ? Synchronization of informal and formal economy business cycles. In F. Ohnsorge & S. Yu (Eds.), The long shadow of informality : Challenges and policies. World Bank.
- Feige, E. L. (1979). How big is the Irregular economy ? *Challenge*, *22*(1), 5–13.
- Feige, E. L. (1997). Underground activity and institutional change : Productive, protective and predatory behavior in transition economies. In J. M. Nelson, C. Tilley, & L. Walker (Eds.), *Transforming post-communist Political economies* (pp. 21–35). National Academy Press.
- Feld, L. P., & Schneider, F. (2010). Survey on the shadow economy and undeclared earnings in OECD countries. *German Economic Review*, *11*(2), 109–149.
- Gaertner W. & Wenig A., (Eds.). (1985). *The Economics of the shadow economy*. Springer Publishing Company.
- Goel, R. K., & Nelson, M. A. (2016). Shining a light on the shadow : Identifying robust determinants of the shadow economy. *Economic Modelling*, *58*(C), 351–364.
- Gutmann, P. M. (1977). The Subterranean economy. *Financial Analysts Journal*, *33*(6), 26–27.
- Hart, K. (1973). Informal Income Opportunities and urban employment in Ghana. *The Journal of Modern African Studies*, *11*(1), 61–89.
- Hussmanns, R. (2004). Measuring the informal economy : From employment in the formal sector to informal employment, *[Integration Working Paper No. 53]*. ILO.
- Ihrig, J., & Moe, M. (2004). Lurking in the shadow : The informal sector and gouvernement Policy. *Journal of Development Economics*, *73*, 541–557.
- ILO (1972). *Employment, Incomes and Equality. A strategy for Increasing productive employment in Kenya*. International Labour Office.
- ILO (1991). The dilemma of the informal sector. Report of the Director-General. In *Proceedings of the International Labour Conference, 78th Session*. International Labour Office.
- ILO (1993). Resolutions concerning international classification of status in employment. In *Proceedings of the 15th International Conference of Labour Statisticians*. January 1993.
- ILO (2003). Guidelines concerning a statistical definition of informal employment. In *Proceedings of the 17th International Conference of Labour Statisticians (17th ICLS Guidelines*, 24 November-3 December).
- ILO (2013). *Measuring informality : A statistical manual on the informal sector and informal employment*, International Labour Office.

- ILO(2015a). *R204 – Transition from the informal to the formal economy recommandation : Recommandation concerning the transition from the informal to the formal economy*. International Labour Organisation.

- ILO (2015b). *National employment policies – A guide for workers' organisations*. International Labour Office.

- ILO (2018a). *Women and men in the informal economy : A statistical Picture* (3rd ed.). International Labour Office.

- ILO (2018b). Revision of the 15th ICLS resolution concerning statistics of employment in the informal sector and the 17th ICLS guidelines regarding the statistical definition of informal employment. In *Proceedings of the 20th International Conference of Labour Statisticians*, 1–19 October 2018 Room Document 17.

- ILO (2021). Conceptual Framework for statistics on informal economy. Department of Statistics, Working Group for the Revision of the standards for statistics on informality. Draft Under construction for discussion at the third meeting of the Working Group (31-01-2021).

- Jessen, J., & Kluve, J. (2021). The effectiveness of interventions to reduce informality in low- and middle-Income countries. *World Development*, *138*, 105256.

- La Porta, R., & Shleifer, A. (2014). Informality and development. *The Journal of Economic Perspectives*, *28*(3), 109–26.

- Loayza, N. V. (2018). Informality : Why is it So widespread and how can it be reduced ? World Bank Research and Policy Briefes No. 133110.

- Loayza, N. V., & Rigolini, J. (2011). Informal employment : Safety net or growth engine ? *World Development*, *39*(9), 1503–1515.

- Maloney, W. F. (2004). Informality Revisited. *World Development*, *32*, 1159–1178.

- Medina, L., & Schneider, F. (2018). *Shadow economies around the world : What did we learn over the last 20 years ?* [IMF Working Papers 2018/017]. International Monetary Fund.

- Moser, C. N. (1978). Informal sector or petty commodity production : Dualism or Independence in urban development. *World Development*, *6*, 1041–1064.

- OECD (2002). *Measuring the non-Observed economy – A Handbook. Organization for economic cooperation and development*. OECD Publishing.

- Perry, G., Arias, O., Fajnzylber, P., Maloney, W., Mason, A., & Saavedra, J. (2007). *Informality : Exit and exclusion*. World Bank.

- Rauch, J. (1991). Modelling the informal sector formally. *Journal of Development Economics*, *35*(1), 33–47.

- Schneider, F., & Williams, C. C. (2013). *The shadow economy*. Institute of Economic Affairs.
- Schneider, F. (2005). Shadow economies around the world : What do we really know ? *European Journal of Political Economy*, *21*, 598–642.
- Schneider, F. (2011). *Handbook on the shadow economy*. Edward Elgar Publishing.
- Schneider, F., & Buehn, A. (2017). Estimating a shadow economy : Results, Methods, problems, and open questions, De Gruyter open. *Open Economics*, *1*, 1–29.
- Schneider, F., & Enste, D. H. (2000). Shadow economies : size, causes, and consequences. *Journal of Economic Literature*, *38*(1), 77–114.
- SNA (2008). *System of National Accounts 2008*. United Nations, 2009.
- Tanzi, V. (1980). The underground economy in the United States : Estimates and implications. *Banca Nazionale del Lavoro*, *135*(4), 427–453.
- Tokman, V. E. (1978). An exploration into the nature of informal-formal sector relationships. *World Development*, *6*(9–10), 1065–1075.
- Ulyssea, G. (2018). Firms, informality, and development : Theory and evidence from Brazil. *American Economic Review*, *108*(8), 2015–2047.
- Ulyssea, G. (2020). Informality : Causes and consequences for development. *Annual Review of Economics*, *12*(1), 525–546.
- Williams, C. C. (2015). Out of the shadow : Classifying economies by the extent and nature of employment in the informal economy. *International Labour Review*, *154*, 331–351.
- Williams, C. C., & Kedir, A. (2018). Evaluating Competing theories of informal sector entrepreneurship : A study of the determinants of cross-country variations in entreprises starting-up unregistered. *The International Journal*
Of Entrepreneurship and Innovation, *19*(3), 155–165.
- Williams, C. C. (2008). A critical evaluation of Competing representations of the Relationship between formal and informal work. *Community, Work & Family*, *11*(1), 105–124.
- Williams, C. C., & Nadin, S. (2011). Theorising the Hidden Enterprise culture : The nature of entrepreneurship in the shadow economy. *International Journal of Entrepreneurship and Small Business*, *14*(3), 334–348.
- Wilson, T. D. (2010). An introduction to the study of informal economies. *Urban Anthropology and Studies of Cultural Systems and World Economic Development*, *39*(4), 341–357.